# قيود عربية على ممارسة القرار الفلسطيني

طرح الانسحاب الاردني من الموضوع الفلسطيني، عبر قرار الاردن فك روابطه، القانونية والادارية، مع الضفة الغربية، على القيادة السياسية الفلسطينية مسألة ممارسة القرار الفلسطيني على الارض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال، «وسمح قرار الاردن في التعجيل في وتيرة العملية السياسية؛ كذلك سمح لمنظمة التحرير بممارسة شرعية طالما أُنكرت عليها، تمثلت، خصوصاً، ولو في شكل رمزي، في توقيع رئيس لجنتها التنفيذية، ياسر عرفات، أول ' قرار تشريعي ' [١٩٨٨/٨/٢٣] يبقي فيه على الموظفين في الضفة الغربية، الذين صرفهم الاردن من وظائفهم، ويؤكد التزام المنظمة كامل المسؤولية تجاههم»، و«قرار الاردن يوكل الى منظمة التحرير مهمات صعبة، أولها كيفية تحمّل مسؤولية التوظيف السياسي للانتفاضة والانتقال من التظاهرات تحت الاحتلال الى دولة مستقلة عبر الدخول في الشرعية الدولية» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٩/٩).

والأراضي الفلسطينية التي أعلن الاردن فك ارتباطه معها كانت تُعد وديعة لديه، حسب قرارات جامعة الدول العربية، حيث نصّت مقررات اللجنة السياسية، التي أقرّها واعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في ١٢ حزيران ( يونيو ) ١٩٥٠، على «ان الدول العربية قد أعلنت استمساكها بعروبة فلسطين، واستقلالها، وسلامة اقليمها، تحقيقاً لرغبات سكانها الشرعيين، ورفضت كل حل يقوم على أساس تجزئتها، وان المملكة الاردنية الهاشمية تعلن ان ضم الجزء الفلسطيني اليها انما هو اجراء اقتضته الضرورات العملية، وانها تحتفظ بهذا الجزء وديعة تحت يدها، على ان يكون تابعاً للتسوية النهائية لقضية فلسطين... وعلى ان تقبل في شأنه ما تقرره دول الجامعة الاخرى»؛ ولم ترفض الحكومة الاردنية هذا القرار (د. مهدي عبدالهادي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧١٥، ١٩٨٨/٩/٤، ص ٢٦). وكان الموقف العربي الجماعي حاسماً في قمة الجزائر (١٩٨٨/٦/٧)، حيث أكد وحدانية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني، مؤكداً على قرارات قمة الرباط (١٩٧٤) وقرارات قمة فاس (١٩٨٢)؛ اضافة الى ذلك «اعترفت الارادة الدولية بأن الضفة الغربية ' أراض فلسطينية محتلة ' في أكثر من مناسبة، وخاصة على اثر [الانتفاضة] في القرارات ٦٠٥ و٦٠٧ و٦٠٨ لعام ١٩٨٨، الصادرة عن مجلس الامن الدولي... وعليه، فان ' الانفصال ' لم يترك أي ' فراغ ' ، بل هو تراجع وانسحاب السلطة الاردنية من ' حكم وادارة ' الضفة الغربية مباشرة، وبالواسطة أحياناً» (**المصدر نفسه**، ص ٢٦ ـ ٢٧)؛ وصار في الامكان، كما قال أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، «الاستفادة من هذا الوضع في الاعلان عن قيام دولة فلسطينية يتم من خلالها رعاية الشؤون في الضفة الغربية وقطاع غزة في مختلف المجالات... خاصة اننا خلقنا نوعاً من الاستقلال الذاتي من خلال الانتفاضة» (من مقابلة مع د. سري نسيبة، **الدستور**، لندن، العدد ٥٤٥، ١٩٨٨/٨/٨، ص ٢٠). فالقيادة الاردنية، باتخاذها قرار الانفصال عن الضفة الغربية، قررت «العودة الى داخل البيت الاردني... وطلبت، صراحة، من القيادة الفلسطينية، التنازل، والتراجع، عن حصتها في البيت الاردني، وانها تأمل في موافقتها، لأنها تراجعت، في المقابل، ومسبقاً، عن حصتها في البيت الفلسطيني بدون قيود أو شروط. وقد فعلت ذلك أمام تقدم الانتفاضة كحركة استقلال وطني لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق تراب فلسطين، ولغايات ابقاء الانتفاضة ضمن حدودها الجغرافية والسكانية وحصر مسؤولية مستقبلها الايجابي، أو السلبي، على حد سواء، بالقيادة الفلسطينية» (د. عبدالهادي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨).

وعلى ذلك، فان «التسوية السياسية التي يجرى الحديث الكثير عنها، هي معركة من نوع أكبر.